

مفاهيم أولية

النحو لغة واصطلاحاً

يجب التفریق في أي مصطلح بين معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي. والمراد بالمعنى اللغوي هو المعنى العام للكلمة أو المفهوم العام لها. أما المعنى الاصطلاحي فهو المعنى الضيق للمفهوم، أي هو المعنى الخاص الذي اتفق عليه أصحاب اختصاص ما.

فما هو النحو؟ وما هو علم النحو؟ وما الفرق بينهما؟

النحو لغة: هو القصد والطريق، وهو مصدر الفعل (نَحَا نَحْواً)؛ أي: اتَّجَهَ اتَّجَهاً أو سَلَكَ طريقاً، والغاية منه عِصْمَةُ اللِّسان ... أي أَنْ تَسِيرَ على نهج كلام العرب في استقامة كلامها.

علم النحو اصطلاحاً: هو علم بقواعد تُعرَفُ بها أحوال الكلمة عند تركيبها في جملة أو كلام مُفيد

مصطلحات علم النحو

١. الكلام

هو ما تَرَكَّبَ من كلمتين فأكثر، وأدَّى معنىً مستقلاً، ومن ذلك قولنا: حضر الطالبُ، فازَ المُجِدُّ، لَنْ يُهْمَلَ المُجِدُّ واجِبُهُ. فلا بُدَّ من وجود أمرين في الكلام هما:

- **التركيب: (الإسناد)**، فالكلمة المفردة المستقلة لا تُسمَّى كلاماً.
- **الإفادة المستقلة**: فإذا قلنا: (نَدِمَ) ... لم تُفِدْ فائدة مستقلة، وإذا قلنا: (إِنْ يَعْذُ سعيد) لم يَكُنْ كلاماً على الرغم من أنه مُرَكَّب، لكنَّ الفائدة لم تتَحَقَّقْ منه؛ لأنَّ جواب الشرط لم يكتمل.

والإسناد في اللغة معناه الارتكاز على شيء ما، وما يُعتمد عليه من حائط أو غيره، والاستناد إليه.

والإسناد في الاصطلاح: علاقة تربط عنصرين لغويين ببعضهما، فيسمى أحدهما (المُسند) ويسمى الثاني (المسند إليه). والمسند إليه لا يكون إلا اسماً، ولذلك يكون المسند إليه فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، ولا يكون المسند إليه فعلاً أو حرفاً.

أما المسند فيمكن أن يكون اسماً أو فعلاً، من ذلك قولنا:

العلم مفيد

ف (العلم) هو (المسند إليه)؛ لأنَّه هو القطب الرئيس في الجملة، وهو المحور الذي يُراد أن نخبر عنه ب (المسند): (مفيد).

وإذا قلنا:

الصدق يُنجي صاحبه

نجد أنَّ المحور (المسند إليه) هو (الصدق)؛ لأنَّنا أردنا أن نخبر عنه بأنَّه (يُنْجِي) صاحبه، فالفعل (يُنْجِي) هو المسند الَّذي يدور في فلك (المسند إليه)، فالمسند إليه (أشبه) بالنَّواة في الذَّرة (والمسند) أشبه بما يدور حولها.

فإذا قلنا:

يفوز المُجْدُّ

كان (المُجْدُّ) هو المسند إليه، والفعل (يفوز) هو المسند، فالفعل هو المُسند دائماً، والمسند قد يكون مسنداً، كما مرَّ معنا في مثال سابق، ولكن المُسند إليه شرطه أن يكون اسماً.

٢. الكَلِمُ

الكَلِمُ هو ما كان مركَّباً من ثلاثة عناصر لغويَّة فأكثر، سواء أكان لها معنى مفيد أم لم يكن، فإذا قلنا: (اللَّيْلُ سوادهُ حالكٌ)، و(العِلْمُ سُبُلُهُ كثيرةٌ) كان هذا كَلِماً؛ لأنَّه مؤلَّفٌ من ثلاث كلمات، وهو ذو فائدة.

وإذا قلنا: (إِنْ يَجْتَهِدْ خالداً) كان هذا (كَلِماً) أيضاً؛ لأنَّ عدد العناصر اللغويَّة المكوَّنة له (ثلاثة)، وهو مع ذلك لم يحقق فائدة؛ ذلك أنَّه رُكِّبَ من:

✓ إن = حرف شرط جازم.

✓ يَجْتَهِدْ = فعل الشرط المجزوم.

✓ خالداً = فاعل فعل الشرط.

وهو مُركَّبٌ تَقْصَصَ منه (جواب الشرط)؛ لذلك لم تتحقَّق منه الفائدة المرجوة.

٣. القول

كلَّ مَا تَلَفَّظَ به الإنسان من غير النَّظر إلى تحقُّق الفائدة فيه أو عدم تحقُّقها، ومن غير النَّظر كذلك إلى تركيبه أو إلى أفرادِهِ ... فهذا المصطلح يعمُّ كلاً من الكلمة، والكلام، والكَلِم، فما سبق أن مثلنا به فهو يعني "كلَّ مَا تحرَّكَ به اللسان".

٤. الكلمة

مَا تَأَلَّفَ من عددٍ من (الأحرف)، أقلَّها: حرفان، وأكثرها سبعة أحرف، وهذه الأحرف تُسمَّى -عند بعض النُّحاة- أحرف المباني؛ لأنَّها الأساس في صوغ الكلمة وبنائها.

تنبيهات:

١- لا تزيد الأحرف المكوَّنة للاسم على سبعة أحرف، نحو: (استَحْسَنَ).

٢- لا تزيد الأحرف المكوَّنة للفعل على ستَّة أحرف، نحو: (استَحَسَنَ).

٣- لا تزيد الأحرف المكوَّنة للحرف على خمسة أحرف، نحو: (لكنَّ).

فالكلمات نحو: (قَم)، (عَيْن)، (رِيحَان)، (سَمَاء) ... كلّها كلمات لا يَدْخُلُها إعرابٌ ولا بناء؛ لأنّها لم تَدْخُلْ في تركيب، والكلمة ما لم تدخل تركيباً لا يُقال فيها: إعراب، ولا بناء ... ولكن كلّ كلمة منها تؤدي معنى مفرداً، وهو ليس المعنى الحاصل بعد تركيبها في جملة، فإذا قلنا: (رِيحَان) دلّت هذه الكلمة على معنى مستقل يُراد به هذا النوع من النَّبات ذي رائحة طيّبة، ولكنّا إذا قلنا: (ريحان الحديقة مُنسَّق) كان المعنى الحاصل بعد التركيب غير المعنى المُراد من المفردة (ريحان) وحدها.

ولكن دلالة مصطلح (الكلمة) قد تتسع، فلا يُقتصر فيه على المعنى المفرد الذي تدلّ عليه جملة الحروف المكوّنة له ... فقد تشمل في معناها:

١. الخطبة: فنقول مثلاً: (ألقي عميد الكلية كلمةً جميلةً)، فالمُراد بـ (الكلمة) ههنا: الخطبة في مجموعها.

٢. الجملة: ففي قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ: رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٩٩] فـ (ربّ ارجعون) كلّ منهما جملة، وفي الرّدّ عليه قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ١٠٠].

٣. القصيدة أو البيت الشعري: نحو قول النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-: (أفضل كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةٌ لبيد: [الطويل])

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

ومن ذلك قولهم: (قال المتنبي كلمةً في هجاء كافور)، أي قال قصيدةً.

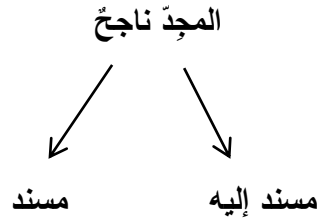
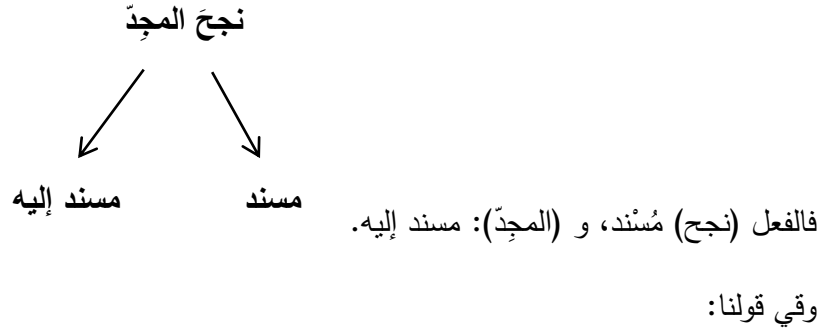
والكلم: مفردُه (كلمة)، ولا يكون الكلم أقلّ من ثلاث كلمات، ولكنّه قد يزيدُ على ذلك ... ومفرد "الكلم" يُعرّف بزيادة (تاء التأنيث) إلى آخره، فـ (الكلم) مفردُه (كلمة)، و(الشجر): (شجرة)، و(التمر) / (ثمرة)، فمعنى الكلم معنى الجمع، ولكنّه يتحوّل إلى المفرد بزيادة تاء التأنيث على آخره، ولذلك يُقال فيه: "هو ما يُفرّقُ بينه وبين واحدِه بزيادة تاء التأنيث"، ويُطلق عليه (اسم جنسٍ جمعيّ).

أقسام الكلمة

١. الاسم: ويُعرَّفُ بأنه: كلمة تدلُّ بذاتها على شيءٍ محسوس، أو غير محسوس (عقلي // معنوي)؛ وله جملة علامات.
٢. الفعل: يُعرَّفُ بأنه: كلمة تدلُّ بصيغتها على معنى يُدركُ بالعقل، وعلى زمنٍ يقع فيه؛ وله أقسام وعلامات.
٣. الحرف: كلمة لا تدلُّ على أيِّ معنى ما دامت منفردة أي غير مركّبة؛ وله أقسام أيضاً.

٥. العُدة والفضلة

ذكرنا من قبل أن المسند والمسند وإليه عنصران لغويّان أساسيان في تركيب الكلام، فلا تقوم جملة من غيرهما. ويمتاز المسند إليه بأنه لا يكون إلا اسماً، لأن الإسناد علامة من علامات الاسم. أما المسند فقد يكون فعلاً وقد يكون اسماً، نحو قولنا:



فالْعُدة في الكلام ما كان واحداً من (المسند) و(المسند إليه). وأقلُّ الكلام ما كان مسنداً ومسنداً إليه، فلا يستغني أحدهما عن الآخر. قال سيبويه في تعريف المسند والمسند إليه: "هذا بابُ المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلمُ منه بدءاً. فمن ذلك المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: (عبدُ الله أخوك)، و(هذا أخوك). ومِثْلُ ذلك: (يذهبُ عبدُ الله)، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأولُ بدءٌ من الآخر في الابتداء".

والأصل أن يوجد (المسند والمسند إليه)، ولكن قد يُحذف أحدهما، وهنا لا بدّ من تقدير المحذوف، وذلك نحو قولنا: (سعادُ تقرأ).

فالفاعل (تقرأ): مسند، ولكن (المسند إليه) قد أضمر، ولذلك لا بدّ من تقديره، ويكون الضمير المقدّر (هي) مسنداً إليه، وتقدير الكلام:

سَعَادُ تَقْرَأُ [هي]

فالفاعل الذي هو ضمير مستتر قُدر تقديرًا، وهو المسند إليه.

ومثله قولنا: (أخي كان مسافراً)

فاسم (كان) هو المسندُ إليه، وهو محذوف نُطقاً، ولا بدّ من تقديره، والتقدير:

أخي كان [هو] مسافراً

وعلى هذا نجد أنّ العُمدة في الكلام:

المبتدأ + الخبر = إذا كانت الجملة اسمية.

الفاعل المبني للمعلوم + الفاعل
إذا كانت الجملة فعلية.

الفاعل المبني للمجهول + نائب الفاعل

وما بقي من عناصر لغوية في الكلام يُسمّى (فضلة)، ومنها: المفاعيل (المفعول به - المفعول المطلق - المفعول لأجله - المفعول معه) والتميز، والجارّ والمجرور....

ولا يعني تسميتها (فضلة) أنها غير لازمة أو غير ضرورية في المعنى، ولكن المقصود أنها ليست عنصراً مركزياً في تكوين الجملة. لأنّ بعض الفضلات قد لا يتم المعنى إلا بها، وهي ليست مسنداً ولا مسنداً إليه. ففي قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء ٤: ٤٢]، تعرب الجملة: [وَأَنْتُمْ سُكَارَى]: في محل نصب حال. و(الحال) ليس عمدة، فهي ليست مسنداً ولا مسنداً إليه، ولكن مع ذلك توقّف تمام معنى الكلام على جملة الحال.

٦. الشّاهد والمثال

• الشّاهد:

لم يبن علماء العربية قواعدهم النحوية على أمور خيالية ليس لها سندٌ من الواقع، وإنما اعتمدوا في تعييد قواعدهم النحوية على أسس من مادة لغوية مدونة أو مسموعة استقرؤها، واستندوا إليها في الاستدلال على ما يؤسسون من قواعد.

وقد أطلقوا على هذه المادة اللغوية مصطلح (الشاهد)، ويُعرّف الشاهد بأنه: **الكلام الفصيح المتخذ دليلاً على صحة بناء القاعدة النحوية.**

وشكّل تراثنا العربي المحفوظ والمسموع المدونة اللغوية التي اتكأ عليها العلماء في الاحتجاج لقواعدهم والاستدلال عليها. ولا يعني هذا أنّ النحاة هم الذين جمعوا اللغة بأنفسهم، "ولكنهم شاركوا فيها من لا عمل له في النحو، إذ كان جمع اللغة سابقاً لظهور هذا العلم"^٢.

لقد شدّد النحاة على أنفسهم، وضيّقوا الخناق، حتّى لا تتفلّت من بين أيديهم القواعد المطّردة، ولذلك لم يتهاونوا في استقراء المادة اللغوية النقيّة؛ ليقفوا على طرق العرب وأساليبها في بناء الكلام.

٧. الرقعة الزمانيّة والمكانيّة للشاهد

وقد حدّوا لهذه الشواهد حدّين أساسيين، هما:

- ١- **الرقعة المكانية:** وقد دفعهم ذلك إلى التّفريق بين لغة البادية ولغة الحاضرة (المدن)، وجعلوا لغة البادية هي الأساس في أخذ الشواهد منها، وفرّقوا بين قبائل تسكن وسط الجزيرة العربية وقبائل تسكن على أطرافها. وجعلوا الأولى هي منبع شواهدهم. ومن هنا نجد أنّهم أخذوا عن قبائل الوسط، مثل: قيس، وتميم، وأسد، وطيّ، وهذيل؛ لأنّ موطنها (نجد) و(الحجاز)، وابتعدوا عن الاستشهاد بأشعار قبائل (لخم) و(جذام) و(فضاعة) و(غسان) و(إياد)؛ لأنها تسكن على أطراف الجزيرة.
- ٢- **الرقعة الزمانيّة:** فقد حدّوا ذلك بالقرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعد الهجرة، ولكنهم قسموا هذا الامتداد الزماني **قسمين:**

• الاحتجاج للقواعد النحوية.

• الاحتجاج للمعاني.

وجعلوا الاحتجاج الأول مختوماً بابن هرمة القرشي، وهو المتوفى سنة (١٧٦ هـ)، وسيبويه لم يتجاوز هذه المرحلة.

^٢ - يراد بكلمة (العلم) ههنا: علم النحو.

وقد أجاز النُّحاة الاحتجاج بأشعار أبي نواس، وأبي تمام، والبحتري، والمنتبي في المعاني لا في وضع القواعد وتأسيسها "ولذلك صدَّ النُّحويون عن الاحتجاج بلغة هؤلاء إلا ما جاء في كتبهم عَرَضاً"^٣.

ولكن متأخري النُّحاة أمثال الرَّمخسري، وابن هشام وغيرهما، كانوا بذلك "أقرب إلى التَّساهل في شواهدهم من القدماء، لبعدهم عن عصور المشافهة وأيام الفصاحة".

٨. مصادر النُّحاة في شواهدهم

وكانت مصادر شواهدهم موزعة على النحو الآتي:

- ١- القرآن الكريم، كتاب العربية الأول، الذي دُوِّن في الصُّحف، وحفظته الصدور.
 - ٢- الشعر في العصر الجاهلي.
 - ٣- الشعر الإسلامي حتى عصر هارون الرّشيد.
 - ٤- أقوال البُداة العرب الفصحاء، وهم قوم ينتشرون في بوادي نجد، وتهامة، والحجاز، وعُرفت سلاتنهم بالصَّحَّة، وعرفت ألسنتهم بالسلامة من اللّحن.
- وكان النُّحاة يسعون إلى لقاء هؤلاء الأعراب الأقحاح، إمّا في البادية موطن عيشهم، وإمّا في الأسواق التجارية والأدبية، مثل سوق المريد^٤.
- ٥- الحديث النبوي الشريف: وقد كان للنُّحاة ثلاثة مواقف من الاحتجاج بالحديث، أولها: يرفض الاحتجاج به، وعلته أن الحديث تعرّض للوضع على يد كثير من الكذابين والوضّاعين. وثانيهما: توسّع في الاحتجاج به. وثالثهما: رأى الاحتجاج بما صحّ أو حسن منه، واستدلّ على رأيه هذا بما وصل إليه علم الحديث من دقّة في الرواية والضبط في متنه وسنده، والتعمّق في رجاله، والتفريق بين صحيحه وحسنه وضعيفه وموضوعه، وعدّوا ما صحّ منه يتبوأ منزلة الثانية في الفصاحة بعد القرآن الكريم.
- وكلّ ما يُستدلّ به من نصوص المصادر الخمسة السابقة يسمّى الشاهد، فإذا احتجَّ النُّحوي بما هو غير ذلك إنما يسمّى (مثالاً) أو تمثيلاً، ولو كان مُجمَعاً على فصاحة صاحبه. ومن ذلك ما قد يرد من أمثلة شعرية لشعراء كأبي تمام، والبحتري، والمنتبي، والمعري، وغيرهم ممّن لا يدخلون تحت الرّقعة المكانية أو المدّة الزمنية التي حدّد العلماء الاستشهاد بنصوصها، كما ذكرنا من قبل.

^٣ - عَرَضاً: أي من غير قصد، ولكن على سبيل الاستئناس.

^٤ - المريد: على وزن (مُنْبَر) هو موضع في البصرة.

ولنزيد ذلك وضوحاً نورد فيما يأتي نموذجاً لما يُسمَّى (الشَّاهد) وآخر لما يسمَّى (المثال) = التمثيل):

• الشَّاهد: قال تعالى: ﴿أَمَّا السَّوِيَّةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ [الكهف ١٥: ٧٩].

وهنا نقف على قضيتين في هذا الشَّاهد وأمثاله:

- ١- موضع الشَّاهد: هو موضع الاستدلال الذي أتينا بالشَّاهد لتأييده.
 - ٢- وجه الاستشهاد: هو القاعدة أو الحالة التي أردنا أن نستدلَّ بالشَّاهد عليها.
- ففي الشَّاهد القرآني السابق نقول:

- موضع الشَّاهد: (أما).
 - وجه الاستشهاد: مجيء (أما) حرفَ تفصيلٍ.
- ولنأخذ شاهداً من الشعر الذي يُحتج به، وهو قول بشر بن أبي خازم الأسديّ^٥:
- [الكامل]

ثَوَى فِي مُلْحَدٍ لَا بُدَّ مِنْهُ كَفَى بِالْمَوْتِ نَأْيًا وَاعْتِرَابًا

- موضع الشَّاهد: كفى بالموت.
- وجه الاستشهاد: جواز جرّ فاعل الفعل (كفى) اللّازم بالباء الزائدة، وهي زيادة جائزة لا واجبة.

• المثال: أما قول أبي الطَّيب المتنبي:

لَيْسَ إِلَّاكَ يَا عَلِيٌّ هُمَامٌ سَيْفُهُ دُونَ عَرَضِهِ مَسْئُولُ

فهو مثالٌ لا شاهد.

ونقول فيه: وجه التَّمثيل: استعمل المتنبي الضَّمير المتَّصل (الكاف) بعد أداة الحصر (إلا) والأصل أن تأتي بعدها ضمير منفصل، نحو: (هو)، (هي).

^٥ - المُلْحَدُ: الشقُّ الذي يُعمل في جانب القبر لوضع الميت فيه.